

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا
مشروع دعم ومؤازرة جرحى انفجار مرفأ بيروت 2020

جرحى انفجار مرفأ بيروت المعوقين
- الحق في السكن والبيئة الدامجة -



جرحي انفجار مرفأ بيروت المعوقين - الحق في السكن والبيئة الدامجة

إشراف: سيلفانا اللقيس

إعداد: عماد الدين رائف

وحدة الإعلام والدراسات في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا

2022

مقدمة

أولاً: مواجهة تداعيات الانفجار - ملفات جرحي الانفجار

ثانياً: الحالات/ أوضاع الجرحى المعوقين: المساكن والبيئة الهندسية

ثالثاً: أين التقصير وما هي التحديات؟

مقدمة

بعد مرور عام ونصف العام على انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، يمكن القول إنه كان بالإمكان عدم السماح مرة أخرى بإعادة إعمار لا تأخذ في الحسبان التنوع في احتياجات الناس المعوقين وكبار السن، ولا تراعي حقوقهم في العيش ضمن مجتمعهم والسكن اللائق والتنقل الآمن والمستقل. وكان من الممكن كذلك الإفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، التي وضعها منذ اليوم الأول لخدمة هذه القضية، لدعم هذا التوجه ومواكبته، فالبيئة المؤهلة والخالية من العوائق تشكل شرطاً رئيسياً مسبقاً في عملية نهوض بيروت واستعادتها دورها المحوري في السياحة والاقتصاد.

فقد شرع لبنان القانون 2000/220 الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، الذي تضمن الحق في السكن والبيئة المؤهلة، وأصدر مرسوم قانون البناء الصادر عام 2011 ويحمل الرقم 7194. كذلك وقع لبنان على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين وهو في طريقه نحو التصديق عليها، كما ورد في أكثر من بيان وزاري وفي المراجعات الدولية الدورية لحقوق الإنسان.

ومن المبادئ الرئيسية التي نصت عليها هذه الاتفاقية احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي، عدم التمييز، كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع، احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية، تكافؤ الفرص، إمكانية الوصول.

كما سبق أن حقق لبنان تطبيقاً نموذجياً في إعادة بناء وسط البلد بيروت وفق معايير دولية إثر انتهاء الحرب الأهلية في التسعينيات. كما شهدت بيروت عدة مبادرات وإنجازات نحو بيئة دامجة للجميع، يمكن البناء عليها والانتقال لتطوير وتنفيذ خطة استراتيجية دامجة. وقد راكمت هذه التجارب الخبرات والمعرفة وإنتاج الأدوات والمهارات، مما يمكن البناء عليها. كما يمكن أن تتقاطع خطة إعادة إعمار المنطقة المتضررة من بيروت مع المشاريع الحالية ذات العلاقة والتكامل معها للاستفادة في التنفيذ.

إلا أننا اليوم، ومن خلال تتبع أحوال الجرحى المعوقين نقف على واقع يقول إن الفرصة وغن كانت لم تفوت بالكامل، إلا أن الكثير من الوقت قد هدر ونطمح ليس فقط إلى أن تعود الوحدات السكنية المتضررة التي يقطنها الأشخاص المعوقون كما كانت قبل الانفجار، بل أن تلبي الاحتياجات الإضافية لدى الأشخاص الذين باتوا معوقين من جهة، وأن تلحظ التجهيزات الهندسية البيئة المحيطة، بما يتيح ارتيادها من قبل الأشخاص المعوقين وغيرهم من المواطنين.

أولاً: مواجهة تداعيات الانفجار - ملفات جرحى الانفجار

وُصفت الأضرار الماديّة لانفجار مرفأ بيروت بتاريخ 20 آب 2020، بأنها كانت قاسية جداً، خصوصاً أنها شملت عشرات آلاف المساكن والمؤسسات، وتركت وراءها مئات آلاف من المشرّدين من دون منازل وأعمال، في بلد يمرّ بأزمة اقتصادية وفي ظل جائحة كوفيد 19.

إثر الانفجار اتخذت حكومة الرئيس حسان دياب قراراً بتولّي الجيش اللبناني مسؤولية مسح الأضرار وتوزيع المساعدات الماديّة. وقد أنشأ الجيش غرفة طوارئ في مبنى بلدية بيروت لهذا الغرض¹. على مستوى مسح الأضرار، بدأت عمليّة المسح من قبل لجنة كلّفت من قيادة الجيش اعتباراً من الأول من أيلول 2020، فمسحت المناطق الأكثر تضرراً ضمن دائرة شعاعها 2.5 كلم، خلال 12 يوماً. تألّفت هذه اللجنة من 250 فريق مسح؛ ومجموعة ثانية، ضمّت جميعها 176 ضابطاً، و895 رتبيّاً، و500 مهندساً مدنيّاً متطوّع. والمناطق، التي شملها المسح، هي الأشرفية، مار مخايل، كورنيش النهر، الجعيتاوي، ساسين، المدور، الرّميل، الجميزة، الروم، رزق، العدليّة، التّباريس، برج حمود، سن الفيل، البوشريّة، وسط بيروت، جزء من الزلّقاء، جلّ الديب، إنطلياس، والدورة الجهة الساحليّة.

وعلى صعيد المناطق البعيدة نسبياً من موقع الانفجار، والتي تبلغ دائرة شعاعها 7.5 كلم، وتشمل وحدات سكنيّة، شركات تجارية، مؤسسات ومطاعم، مستشفيات، مؤسسات تعليميّة، دور عبادة، فنادق، وهي الأقلّ تضرراً، اعتمد فيها المسح بناءً لطلب صاحب الوحدة المتضرّرة؛ وذلك عبر استخدام تطبيق واتساب وإرسال رسالة تحديد الموقع location إلى رقم محدّد عمّمه الجيش. وقد استمرّت هذه العملية حتى نهاية 2020².

وعن العلاقة مع المؤسسات الأخرى التي قامت بأعمال، ومنها الجمعيات، فكانت تجري عبر غرفة الطوارئ المتقدّمة لمدينة بيروت.

¹ الوكالة الوطنية للإعلام، 6 آب 2020.

² https://www.annahar.com/?utm_source=KwikPlayer&utm_medium=KwikShare&utm_campaign=KwikMotion

وبنتيجة المسح، وفق الأرقام التفصيلية، فقد تمّ مسح 56620 وحدة سكنية. قدّرت تكلفة الأضرار بالدولار الأميركي بـ 336908178 من دون التّحف واللّوحات.

16181 شركة تجارة قدّرت أضرارها بـ 64330282 دولاراً من دون احتساب المعدّات المتخصّصة المتضرّرة.

5585 مؤسسة قدّرت أضرارها بـ 71227828 دولاراً من دون احتساب المعدّات المتخصّصة.

1038 مطعمًا قدّرت أضرارها بـ 8506685 من دون احتساب المعدات المتخصّصة.

15 مستشفى قدّرت أضرارها بـ 10477792 دولاراً من دون احتساب المعدات الطبيّة المدمّرة.

90 مؤسسة تعليمية قدّرت أضرارها بـ 9729978 دولاراً من دون احتساب المعدّات التعليميّة.

77 دار عبادة قدّرت أضرارها بـ 3254343 من دون احتساب التّحف واللّوحات الأثرية.

33 فندقًا قدّرت أضرارها بـ 6461184 من دون احتساب المعدات المتخصّصة.

وفي المجموع، تمّ مسح 80 ألف وحدة، قدّرت أضرارها بحوالي 538 مليون دولار أميركي³.

كان المسح الخطوة الضرورية الأولى نحو التوجه إلى إعادة إعمار وترميم الوحدات المتضرّرة، وقد واكب الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا هذه الأعمال، متوجّهًا إلى غرفة عمليات الجيش أولاً، ثم عبر اللجنة الاستشارية التي أنشئت بالشراكة مع محافظة بيروت بهدف إعادة إعمار ما هدمه الانفجار "وفق معايير تحترم التنوع ويصون النسيج الاجتماعي" وفق النداء الذي وجهه الاتحاد في 12 تشرين الأول 2020⁴.

حدد الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا الخطوات المطلوبة للوصول إلى إعادة إعمار تحترم التنوع. "في المدى القريب كي نتمكن من إدراج المعايير الدامجة في القطاعات المتنوعة وفي المساحات العامة، هناك حاجة لوجود:

- فريق عمل فني صغير يرأسه مهندس معماري خبير متمرس في البناء الدامج ولديه خبرة في وضع التصاميم الدامجة في إعادة البناء. أبرز مهامه تحديد وتطوير لائحة المعايير الدامجة في إعادة الإعمار، موائمة الخطة الرئيسية لتتطابق مع المعايير، متابعة سير تنفيذ العمل لموائمة المشاريع كبرى والمفاصل ومعالجة المصاعب التي قد تطرأ.

³ <https://www.annahar.com/arabic/section/134-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%84/03082021065050872>

⁴ من كتاب الاتحاد إلى محافظ بيروت مروان عبود بتاريخ 12 تشرين الأول 2020.

- اعتماد مهندس معماري، أو أكثر، متخصص ولديه خبرة في التصميم الدامج، للتدقيق في خرائط رخص البناء من ناحية التزامها بالمعايير ضمن عملية إعطاء الرخص.
 - تطوير مرسوم البيئة الخارجية الدامجة بمعايير تضمن لكل المواطنين والمواطنات بيئة آمنة وخالية من العوائق، بما في ذلك المساحات العامة والأرصعة والطرق ومحطات النقل والحدائق العامة.
- في المدى المتوسط
- تنظيم المواقع وتسهيل العملية في الأماكن العامة وعلى الطرق، حيث المستوى الأول مسألة المواقع في باحة الأماكن المخصصة للاستخدام العام، مثل الوزارات والمدارس إلخ... وتنظيم حق الوقوف على جانب الطريق العام وفي أقرب مسافة من المكان المقصود كما جاء في القانون 2000/220.
 - في النقل والتنقل، إدراج معايير دامجة ضمن خطة بيروت الكبرى المنوي تنفيذها لتصبح عملية النقل والتنقل متاحة وسهلة الوصول لكل الأشخاص المعوقين، وهذه حاجة ضرورية لكل المجتمع.
 - اعتماد مرصد حقوق الأشخاص المعوقين للرصد والتطبيق للمعايير الدامجة.
- في المدى البعيد
- تكييف وسائل التواصل والاتصال والإعلانات والإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة والمواقع الإلكترونية، لتصبح متاحة، خاصة للأشخاص المكفوفين والأشخاص الصمّ والأشخاص من ذوي الإعاقات الذهنية. فحق الوصول للمعلومات أمر جوهري ويؤثر جداً على نوعية حياة الأشخاص المعوقين في كل الاتجاهات.
 - إدراج المعايير والمواصفات الدامجة في دفتر شروط يعتمد مرجعاً لكل المشاريع والبرامج في البلاد وفي كل المرافق بحيث لا ينفذ أي مشروع للخدمة العامة إلا بمطابقة المعايير الدامجة التي تضمن حق الوصول لهذه الخدمة ولذلك المبني، على أن تطور آلية تدقيق ومراقبة تضمن تنفيذ المعايير⁵.

⁵ سلمت مطالب الاتحاد المتعلقة بإعادة إعمار بيروت وفق معايير تحترم التنوع وتحافظ على النسيج الاجتماعي إلى محافظ بيروت مروان عبود، في اجتماع ضمه إلى رئيسة الاتحاد الزميلة سيلفانا اللقيس ورئيس "جو فاوندايشن" جو رحال، المعين مستشاراً لرئيس اللجنة الاستشارية المعنية بهذا الشأن، بتاريخ 13 تشرين الأول 2020.

لكن، على الرغم من إنشاء لجنة استشارية برئاسة محافظ بيروت⁶ تحمل هذه المطالب، إلا أنها لم يكتب لها أن تتقدم نحو تحقيقها. وقد حال دون وصول الاتحاد إلى أهدافه التي طرحت غياب المعلومات من جهة، وتعطل عمل اللجنة التي لم تتوصل إلى وضع الخطة المطلوبة للتنفيذ⁷.

في المحصلة، عمل الاتحاد في اتجاهين،

الأول، حملة توعوية عامة من أجل إعادة إعمار تضمن إدراج معايير التنوع وتحترم الاستقلالية.

الثاني، استهداف المشاريع المتعلقة بالتعافي، حيث تمكن الاتحاد بعد محاولات عديدة إدراج معايير الإعاقة في مشروع كفالات، خلال مشاركة رئيسه في اجتماع 3 rf، مؤكداً على ضرورة عدم التمييز تجاه الأشخاص المعوقين في جميع خطط إعادة الإعمار وتزويد المشروع بالمعايير الواجب اتباعها. وكانت نتيجة هذا التدخل إحداث خرق بدأ بمشروع b5 أو كفالات (دعم مالي للمشروع الصغير والمتوسط) في منطقة انفجار بيروت بعد المتابعة والتوعية. وقد بات المشروع يستهدف 6 في المئة من الأشخاص المعوقين (8 من 130 مستفيداً من كفالات أو مشروع b5)⁸. وفي المرحلة الحالية ينسق الاتحاد مع المستفيدين من المشروع بهدف التعاون لملء طلبات الاستفادة من هذا المشروع.

⁶ ضمت اللجنة محافظ بيروت رئيساً، يمثله جو رحال، والمهندس حسن حبيقة (ممثل مكتب رفيق الخوري وشركاه للهندسة)، وسامر صفيير، (ممثل جمعية "شارك")، والمهندس بشار عبد الصمد (من الوحدة الهندسية في الاتحاد) والزميلة سيلفانا اللقيس (رئيسة الاتحاد).

⁷ اجتماع افتراضي للجنة بتاريخ 16 كانون الأول 2020، كان يفترض أن يؤدي إلى الخروج بخطوات تنفيذية لمتابعة ملف مطابقة الأبنية لمعايير البيئة أدامجة للأشخاص المعوقين.

⁸ تقرير صادر عن مشروع كفالات بتاريخ 1 شباط 2022.

ثانياً: الحالات/ أوضاع الجرحى المعوقين: المساكن والبيئة الهندسية

تبين نتيجة الزيارات الميدانية والمنزلية وعشرات المقابلات التي أجراها فريق برنامج الطوارئ التابع للاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً بمشاريعه المتعددة أن 242 شخصاً معوقاً تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر من انفجار المرفأ، وأن 24 شخصاً معوقاً في محيط مكان الانفجار لم يتضرروا، وأن 73 شخصاً تقسموا بين أشخاص استجبت لديهم إعاقات دائمة جراء الانفجار (51 شخصاً قيد المتابعة المباشرة من الاتحاد) و44 شخصاً تضررت أعمالهم مصادر أرزاقهم هم قيد المتابعة المباشرة.

وقد استطاع الاتحاد تقديم خدمات متخصصة مجانية إلا أن الحاجات لا تزال كبيرة فإن الأشخاص الـ 191 المستفيدين من بعض الخدمات من أصل 242 شخصاً تضرروا بالانفجار لم تشبع احتياجاتهم، إذ تكشف البيانات أن منازل 9 منهم لا تزال غير قابلة للسكن نهائياً، وأن 18 منزلاً متضررة جزئياً، وأن منازل 21 منهم تحتاج إلى بعض الإصلاحات، وأن 7 منهم تضررت أماكن عملهم ويحتاجون إلى مساعدات فورية. وقد رشح فريق الاتحاد 23 منهم لنيل المساعدات فور توفرها، كما رشح 14 لدعمهم في أماكن عملهم أو لتوفير فرصة لهم لبدء مشروعهم الخاص. ولا يخفى أن استقرار الجريح المعوق أو المعوق المتضرر من الانفجار في منزله، وتأمين دخل أو مصدر رزق له قد يمكنه من تغطية جزء من متطلباته الصحية في الدواء والطبابة والاستشفاء، كما في التأهيل.

يظهر آخر تحديث للبيانات⁹ يتعلق بالأشخاص الذين يتابعهم الاتحاد مباشرة منذ لحظة الانفجار (عينة من خمسين شخصاً معوقاً):

1. توزع الجرحى المعوقين على المناطق:

تظهر البيانات أن الجرحى المعوقين يتوزعون على الأشرفية (7)، البسطة (4)، البطريكية (1)، الجميزة (6)، المدور (1)، برج حمود (4)، خندق الغميق (1)، الرميل (3)، زقاق البلاط (4)، سن الفيل (2)، طريق الجديدة (1)، فردان (1)، الكرنتينا (10)، مار مخايل النهر (4)، نيو جديدة (1).

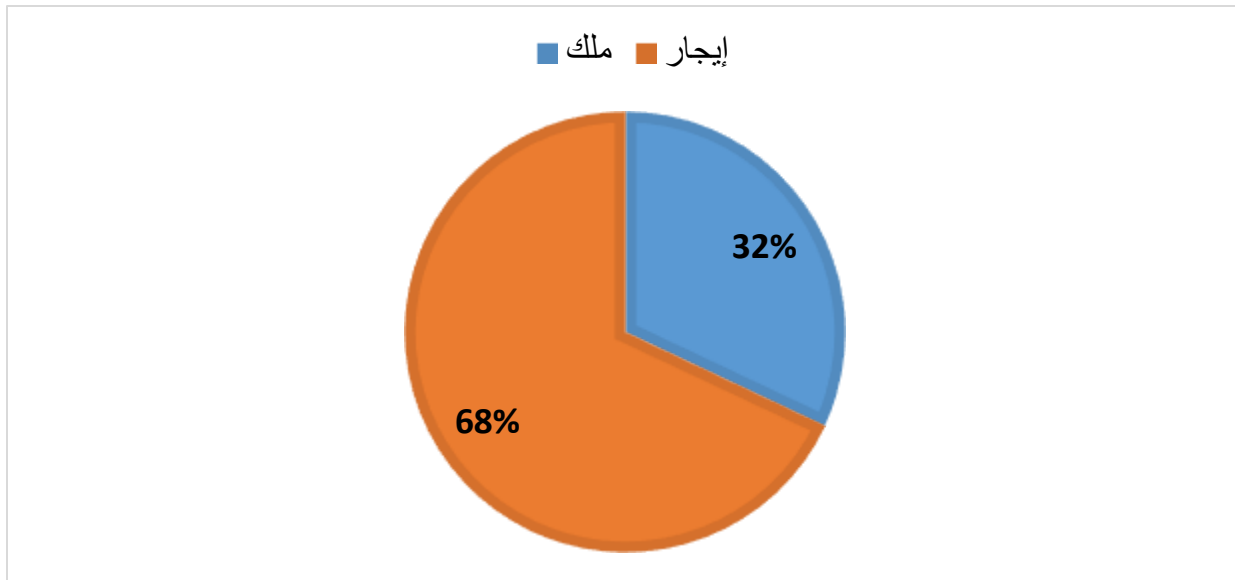
وتلحظ دراسة أوضاع الجرحى المعوقين القاطنين خارج دائرة التضرر الكلي القريبة من الانفجار أنه صودف وجودهم في المكان أو أن أماكن عملهم قريبة من موقع الانفجار. وينبغي الالتفات إلى

⁹ أجري التحديث في شباط 2022.

جانب مهم، يتمثل في أن الإعاقة المستجدة تقتضي تجهيزات هندسية ملائمة في مسكن الشخص المعوق حتى لو كان منزله المملوك أو المستأجر بعيدًا عن مكان الانفجار، كما سيتبين لاحقًا.

2. المسكن ملك أم إيجار؟

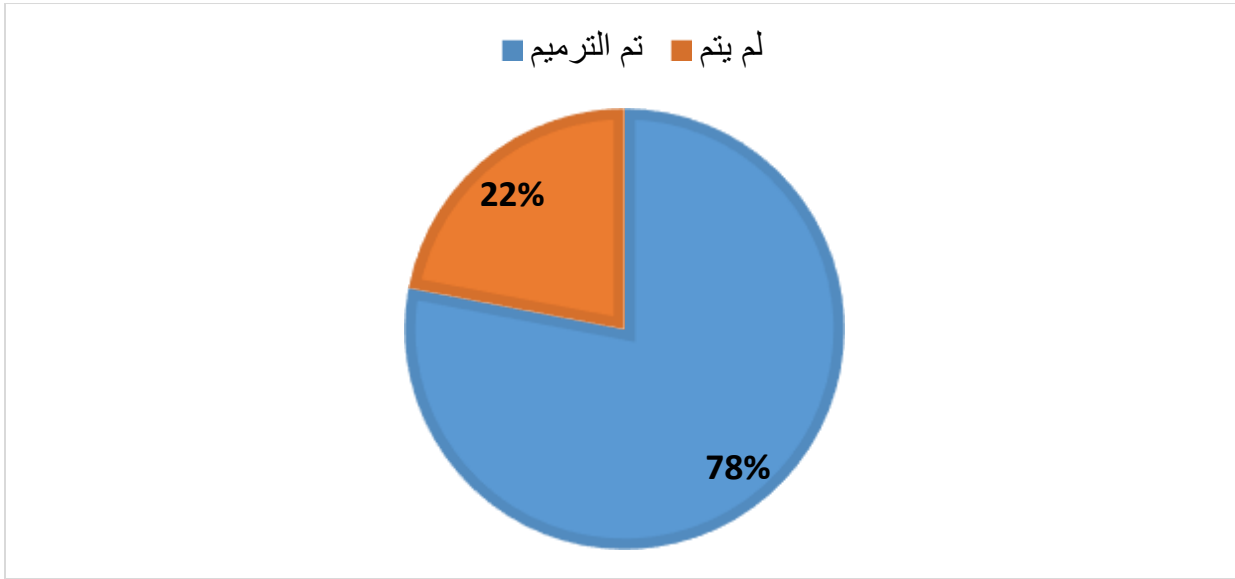
تظهر البيانات أن 16 شخصًا معروفًا يملكون المنازل التي يسكنون فيها فيما 34 منهم يسكنون فيها بموجب عقود إيجار.



تعرض بعض الجرحى المعوقين المستأجرين لمنازل تضررت لمضايقات من مالكي هذه المنازل، الذين أرادوا استرداد منازلهم، وأحدهم رفع عليه المالك دعوى قضائية لإخراجه من المنزل. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية القاهرة التي يمر بها هذا الشخص من جهة، وارتفاع أسعار الإيجارات (معظم المؤجرين رفعوا الإيجارات بين خمسة وستة أضعاف، وباتوا يطالبون بتقاضي الإيجارات بالدولار الأميركي نقدًا)، فإن هذا الشخص، إلى جانب آخرين من المستأجرين عليهم أن يسوا أوضاعهم مع المالكين أو أن يُخلوا المأجور.

3. هل تمّ الترميم أم لم يتم؟

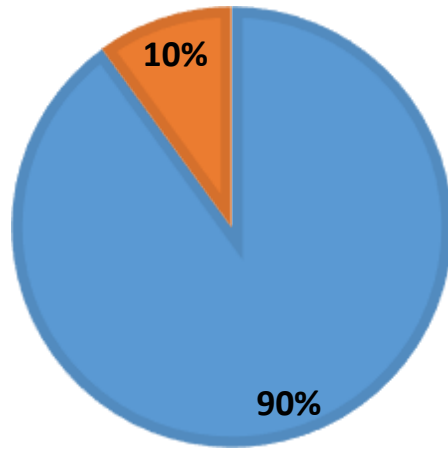
تظهر البيانات 39 مسكنًا من خمسين قد رمت، فيما ينتظر 11 شخصًا أن تتم عملية الترميم. نلمس من الملاحظات المرافقة لتحديث البيانات المتعلقة بالجرحى المعوقين أن أحدهم قد هدم منزله الكائن في منطقة الكرنطينا الذي يملكه بالكامل ولم يعاد بناؤه لغاية صدور هذا التقرير، فيما أفاد آخر أن منزله القديم المتضرر في منطقة الجميزة قد ختم بالشمع الأحمر ولم يرمم.



4. هل المنزل قابل للسكن؟

تظهر البيانات أن 45 منزلًا متضررًا يعتبرها الأشخاص المعوقون (من أصل خمسين) قابلة للسكن، فيما خمسة لا تزال غير قابلة للسكن. وأفاد شخصان أن المنزل قد رمم جزء منه فقط، وهما وأفراد الأسرة يقطنان في القسم القابل للسكن من المنزل.

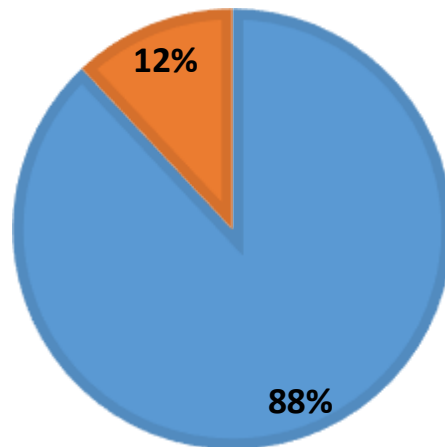
■ قابل للسكن ■ غير قابل للسكن



5. هل تسكن/ين في المنزل المتضرر؟

يسكن في المنازل التي تضررت بفعل الانفجار اليوم 44 شخصًا، فيما يسكن ستة أشخاص في أماكن أخرى.

■ في مكان آخر ■ في المنزل المتضرر



ثالثاً: أين التقصير وما هي التحديات؟

يظهر أن المسح الذي قامت به الجهات المعنية للوحدات السكنية المتضررة بفعل انفجار بيروت، والتي بلغ عددها 56620. قُدّرت تكلفة الأضرار بالدولار الأميركي بـ 336908178، لم تربط بين البيت وساكنيه إن كانت قد استجبت لديهم إعاقات بالانفجار. أي أن المسح اقتصر على الوحدة السكنية نفسها، وبالتالي لم يلحظ إن كان الجريح المعوق يحتاج إلى تجهيزات هندسية تتلاءم مع الاحتياجات الإضافية لديه بعد الانفجار.

كما أن المعايير التي طُلبت من الجهات المعنية بإعادة الإعمار والترميم منذ الشهر الأول الذي تلا الانفجار لم تلحظ بعين الاعتبار، وهي المعايير الأولية المحددة لمسار الوصول إلى بيئة خالية من العوائق تحترم التنوع والكرامة الإنسانية:

- فريق عمل فني يرأسه مهندس معماري خبير متمرس في البناء الدامج ولديه خبرة في وضع التصميم الدامجة في إعادة البناء. أبرز مهامه تحديد وتطوير لائحة المعايير الدامجة في إعادة الإعمار، موائمة الخطة الرئيسية لتتطابق مع المعايير، متابعة سير تنفيذ العمل لموائمة المشاريع كبرى والمفاصل ومعالجة المصاعب التي قد تطرأ.
- اعتماد مهندس معماري، أو أكثر، متخصص ولديه خبرة في التصميم الدامج، للتدقيق في خرائط رخص البناء من ناحية التزامها بالمعايير ضمن عملية إعطاء الرخص.
- تطوير مرسوم البيئة الخارجية الدامجة بمعايير تضمن لكل المواطنين والمواطنات بيئة آمنة وخالية من العوائق، بما في ذلك المساحات العامة والأرصعة والطرق ومحطات النقل والحدائق العامة.
- فتح الوصول المضمون للأشخاص المعوقين بموجب القسم الرابع من القانون 2000/220 يتعدى الوحدة السكنية إلى تمكين الشخص المعوق من الخروج من منزله نحو بيئة خارجية صديقة لاحتياجاته.
- واقتضى ذلك بذل جهود مضاعفة وتوجيه المطالب إلى البرامج الممولة دولياً، المعنية بالتعافي، كي يصار إلى إدراج المعايير المطلوبة فيها. ولا يزال الطريق في بدايته على الرغم من استجابة هذه البرامج لمطالب الاتحاد.